

مستقبل السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات التي تواجه الأداء السياسي الخارجي

أ. حسين عليوي عيشون

الباحثة فاطمة نعمة راهي

كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

المقدمة:

لقد غيب التأثير والفعل عن الحركة السياسية الخارجية العراقية ووسم ملامح التأثير الخارجي بعدم الفاعلية ففي الفترة المحصورة بين الأعوام 2003-2010 تميزت السياسة الخارجية العراقية بإشكاليات كثيرة أفضت إلى الإخفاق الواضح في انجاز المستوى والأهداف المطلوبة فقاعدة المحاصصة بشكلها الواسع لاسيما في المجال السياسي كانت احد أسباب ضعف العمل السياسي الخارجي فضلاً عن استمرار التنازع في الصلاحيات الدستورية بين الحكومات المحلية والحكومة المركزية والتي أقحمت في مجال سياسة العراق الخارجية فضلاً عن التدخلات الخارجية ما أدى إلى تضارب الرؤى السياسية إزاء العديد من المتغيرات التي تحكم الفعل الخارجي العراقي نتيجة تشرذم قراره السياسي بين الرغبة في الدفاع عن المصالح الوطنية من جهة وبين تأثيرات القوى الخارجية الإقليمية والدولية مما أسهم في عدم إيضاح معالم سياسة العراق الخارجية بما فيه الكفاية بعد التغيير الذي حصل في 2003 فلم تبدو منظومة قيم وممارسات متماسكة الخيوط والأهداف بعبارة أخرى كانت تتصف بالتخبط وعدم الوعي بالواقع الجديد وما يحيط به من تأثيرات وتفاعلات إقليمية ودولية رغم وجود بعض مؤشرات التغيير بعد عام 2014 في تحقيق فرصة تقوية العلاقات مع الدول عربياً ودولياً عبر نافذة دعم الجهود دولياً في محاربة التنظيم الإرهابي "داعش".

المطلب الأول: التحديات التي تواجه الأداء السياسي الخارجي:

أولاً- النظام السياسي المبني على المحاصصة السياسية والطائفية:

أن المحاصصة بشكليها السياسي والطائفي انعكست سلباً على عمل وزارة الخارجية كمؤسسة وعلى أداء الحركة الخارجية للعراق من ناحيتين :

- التناقص في المواقف الخارجية للكتل والأحزاب السياسية بسبب تضارب مصالحها والذي أدى إلى ضعف النشاط والأداء السياسي الخارجي , فقد تتبنى الحكومة ممثلة برئيس الوزراء موقفاً ما ويختلف معه رئيس الجمهورية، أو وزير الخارجية ، كما حدث بشأن موضوع التصعيد الذي شهدته العلاقات العراقية السورية والدعوة إلى إنشاء لجنة تحقيق دولية حول التفجيرات التي استهدفت وزارتي الخارجية والمالية في شهر آب 2009 لتبرز بذلك التقاطعات بتبني كل كتلة سياسية موقفاً لا يلتقي مع الآخر أو يعمل بالضد منه إذ على النقيض من تصريحات وزير الخارجية آنذاك هوشيار زيباري الذي اتهم الأمن بالتواطؤ مع مدبري التفجير , فقد اتهم رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي تنظيم القاعدة و البعثيين المقيمين في سوريا بالمسؤولية عن التفجيرات وقررت حكومة المالكي استدعاء سفير سوريا فيما ردت دمشق بالمثل عندما استدعت وزارة الخارجية السورية السفير العراقي , وأكدت فيه دمشق انها لم تتلق أي أدلة من الجانب العراقي تتعلق بالتفجيرات وأنها مازالت تنتظر ان يستجيب الجانب العراقي لطلبها بإرسال مبعوث أممي يحمل أدلة على اتهاماتها ان هذا الخطاب السياسي المتسم باختلاف المواقف بحسب الولاءات الحزبية والفئوية والإقليمية قاد إلى تجزئة القرار السياسي الموجه نحو الخارج مما يستدعي ضبط مسار العملية السياسية في الداخل لتنتج فعل متماسك في الخارج لاسيما وأن صانع القرار الخارجي اوالمفاوض الدولي يستند في عمله على قاعدة داخلية قوية من خلال وجود نظام سياسي موحد , وبدون هذا لا يمكن تحقيق الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها

- أو من ناحية توزيع المناصب وفق قاعدة المحاصصة لا الكفاءة خصوصاً ان العمل بالمجال السياسي الخارجي يختلف كثيراً عن المجالات العمل الحكومي حيث ثقافات وقيم ومعايير تتطلب أشخاص ذو خبرة ودراية بهذه المهنة إلا انه ما حصل هو انه تم تعيين السفراء من الكتل السياسية والأحزاب في السلطة وفق

قاعدة المحاصصة لا الكفاءة وقد اكتفى واضعوا القانون على ان يكون الترشيح لهذا المنصب لمن حصل على الشهادة الجامعية الأولية أو ما يعادلها في حالة غريبة غير مطروقة مما فسح المجال للأحزاب السياسية العراقية بترشيح أشخاص ليس لهم علاقة أو فهم في طبيعة عمل السياسة وهذا ساهم في فشل السفراء الجدد في إجادة أدوارهم التي من المفترض أنهم رشحوا من اجلها وهي تعزيز وتطوير علاقات العراق مع الدول العربية ودول العالم المختلفة على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية , تنشيط دور العراق في المنظمات الدولية بما يخدم مصالحه وتعزيز الأمن فيه والدفاع عن سياسة جمهورية العراق في المجالات كافة لاسيما وان توزيع المناصب وشراء ندم بعض المسؤولين وذوي القرار في مفاصل الدولة والمراكز الحساسة عبر الرشاوى وتبادل المصالح , كان عمل طبيعي في ظل غياب المساءلة والشفافية اللتان كانتا غائبتين بسبب تقشي الفساد في البنى التحتية لمؤسسات الدولة ليتسع بذلك الفساد في الجهاز الوظيفي وأخلاقيات العمل , وفتح الباب أمام هدر المال العام عبر المشتريات والعقود الوهمية أو غير السليمة وبذلك انتشر الفساد بكل صوره السرقة , الرشاوي , والاحتيال والاختلاس ولم يجد المفسدون ما يردعوهم فصاروا مثلاً يحتذى به من قبل الموظفين الأدنى منصباً أو المسؤولين حتى تحول العراق إلى بؤرة للفساد المالي والإداري مترجعاً بذلك على عرش الفساد العالمي

ثانياً- الانفلات الأمني و التهديد الخارجي : ان الجيش العراقي افتقد إلى عمليات التجهيز بالأسلحة والتدريب والخطط والعقيدة بشكل متعمد بعد سقوط النظام السابق مما انعكس بصورة سلبية على بناء قدرات البلد فرغم ان الملف الأمني كان بيد الإدارة الأمريكية منذ دخولها لبغداد عام 2003 إلا انها لم تستطيع إحلال الاستقرار في العراق إذ لا زالت الاغتيالات والتفجيرات بالسيارات المفخخة تعرقل إي تقدم مزعوم لبناء الدولة العراقية حتى مع انسحاب هذه القوات الأمريكية من العراق في 18 كانون الأول عام 2011 فأن الدولة العراقية عانت من صعوبة استعادة الأمن والنظام في المدن العراقية هذا الترددي في استعادة الأمن والنظام يعود في جزء منه إلى سياسة الحكومة إضافة إلى التدخل الخارجي الذي يعمل

بأجندة خاصة موصولة بالخارج الإقليمي والدولي من أجل تحقيق مصالحه في العراق وهو الأمر الذي صرح به رئيس الوزراء نوري المالكي عند لقائه وزير الخارجية الفرنسي الأسبق (برنار كوشنير) في بغداد منتصف العام 2008 ذكر خلاله ((التدخل الإقليمي في شؤون العراق أدى إلى إرباك الوضع الأمني وغذى الميليشيات وكاد إن يقود إلى حرب أهلية)) أوجد هذا الوضع بيئة مهيأة لتهديد أمن العراق على صعيده الخارجي ، إذ تعرضت القرى الحدودية لعمليات قصف عسكري وتعرضت الحدود العراقية لعمليات اختراق لأكثر من مرة من قبل بعض الدول الإقليمية وقد كان رد فعل الخارجية العراقية إزاء تلك القضايا تتسم بالضعف فعلى سبيل المثال فقد وصف رئيس حكومة إقليم كردستان إنشاء التدخل التركي في شمال العراق في 21/شباط/2008 بأن موقف الحكومة في بغداد من العملية كان "هزيلاً" وما يتعرض له الأمن المائي في حوضي دجلة والفرات من جراء سياسة تركيا المائية المتمثلة في إقامة مشروعات الري والسدود وهدفها من ذلك تخفيض تدفق مستوى مياه نهري دجلة والفرات حيث سبب انخفاض مناسيب المياه الواردة إلى العراق إذ كانت قبل ان تنشأ هذه المشاريع تستخدم 10% إلا ان نسبة احتفاظها بالماء بعد إنشاءها هذه المشاريع أصبحت 53% قابلة للزيادة وتسعى من وراء ذلك كله بلوغ أهدافها الاقتصادية بالحصول على كمية أكبر من المياه ومقايضتها بالنفط العربي وتجد سياسة المقايضة المياه بالنفط حيزاً كبيراً في تصريحات المسؤولين الأتراك منها تصريح الرئيس التركي السابق "تورجوت أوزال" لإذاعة لندن "إن العراق إذ لم يصدر النفط عبر الأراضي التركية فإنه لن يكون هناك ماء للعراق" ولم يتوقف التهديد الخارجي عند هذا الحد بل تعرض العراق لعملية سرقة واضحة لأبارة النفطية الواقعة في المناطق الحدودية وهو ما يعد تهديداً لأمنه الاقتصادي ووقفت الخارجية العراقية مرة أخرى موقف الضعيف إزاء تلك الانتهاكات منها عندما أقامت إيران أبراج لحفر آبار النفط على بعد اقل من 500 م من الحدود الإقليمية مع العراق وتحديداً مسيان في "جزر مجنون" الغنية بالنفط ، و القصف الإيراني

للمناطق الحدودية شمال العراق و الدعوة التي أطلقتها الحكومة الإيرانية أعلنت فيها عن استعدادها لملى الفراغ الأمني في العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية

ثالثاً- التنظيمات الإرهابية : تعرض العراق على مدار عقد من الزمن (منذ عام 2004) لهجمة قوية من قبل التنظيمات الإرهابية (التنظيمات التكفيرية) وذكر باحثون ان أكثر من 20 تنظيم إرهابي تواجد على ارض العراق كان أبرزها (تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية) وقد كان مواجهة هذه التنظيمات تتطلب من صانع القرار الخارجي جهود استثنائية من اجل مواجهة هذه التنظيمات التي كانت ولا تزال تحاول جعل العراق ساحة للصراعات والحروب مما أدى إلى استنزاف قدرات الدولة بشكل كبير فضلا عن تدني أسعار النفط والذي يعد المصدر الرئيس لاقتصاد العراق بما معناه تركيز كل الاهتمام وتسخير كل الإمكانيات لإلحاق الهزيمة النهائية بهذا التنظيم والذي أعاق إنهاء العديد من الملفات المؤجلة منها إنهاء الخلافات مع دول الجوار وإرسال رسائل ايجابية بأن التغيير الايجابي في العراق لن يؤثر عليها سلبا فبرغم ان العراق يحتوي على الكثير من أنواع المصادر الطبيعية مثل النفط الذي يبلغ احتياطه به حوالي 12مليار برميل إي ما يعادل 11% من إجمالي الاحتياطي العالمي و الغاز و الكبريت والمعادن المهمة الأخرى إلا ان الاقتصاد العراقي يعاني الضعف كونه دولة ريعية يعتمد على مورد اقتصادي واحد إلا وهو النفط و لديه ديون خارجية ثقيلة بسبب الحروب وما فرضه مجلس الأمن الدولي من عقوبات اقتصادية عليه استمر 13 عام الأمر الذي أضطر الحكومة إلى التوقف عن تسديد الديون الخارجية والفوائد المترتبة مما أدى إلى تراكمها وتفاقم أعبائها المالية جراء استمرار الجهات المقرضة باحتساب الفوائد فالمعلوم ان ارتفاع حجم الديون وأعبائها يشكل عائقاً أساسياً لعملية التنمية الأمر الذي ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي , ورغم الجهود التي بذلت من أجل تخفيف الديون ومنها التوصل إلى اتفاق مع دول نادي باريس بتخفيض 80% من الديون المستحقة ولكن وفق شروط وعلى شكل مراحل وتلتها إعلان بعض الدول إعفاء العراق من هذه الديون منها الصين , قبرص , سلوفاكيا , مالطا , الإمارات فيما

أعلن بعضها عن تخفيض ديونها بنسب تتراوح بين 65-90% إلى أن البيانات تشير نحو الارتفاع خاصة بعد انتهاء الحرب مع داعش والحاجة الكبيرة للأموال من أجل إعادة الأعمار إذ تشير البيانات ان تقديرات الديون الخارجية تبلغ 122.9 مليار دولار وهي عبارة عن ديون خارجية تبلغ 73.7 مليار دولار ، وديون محلية بقيمة 49.2 دولار ومن المتوقع ان ترتفع هذه القيم إلى 133.4 مليار دولار بحلول عام 2022

ويمكن الإشارة إلى أن تحديد إجمالي الديون الخارجية يختلف لعدم وجود توثيق رسمي لها في العراق لأن أغلب الدين العراقي يندرج ضمن (الدين غير الشرعية) الذي ليس للشعب أي منفعة منها بل وظفت لأغراض الإنفاق العسكري ومع ذلك فإن سوء إدارة الثروة النفطية الهائلة في العراق كان أحد القيود الرئيسية التي تواجه البلد ، حيث فشلت الحكومات المتعاقبة في استغلال هذا المورد الوطني بشكل عادل ومستدام للحد من الفقر وضمان الرخاء المشترك ، إذ ان تخصيص الجزء الأكبر من عائدات النفط للعمالة العامة والأجور والتحويلات أدى إلى إدامة الوضع الحالي الذي يتميز بالاستهلاك القصير الأجل والاعتماد على الاستيراد ، وسوق العمل المنحرف ، وقطاع الخاص المعوق ، فلم يتم تخصيص عائدات النفط لاستثمار رأس المال العام لتوفير أوسع الفوائد من حيث التنوع والتحول الاقتصادي كما انه لم يملك سجل قوي في إدارة الاستثمار العام " PIM " وبذلك تحولت نقاط القوة التي يركز عليها صانع القرار السياسي الخارجي المتمثل بالثروة النفطية إلى نقاط ضعف عكست تأثيرات سلبية على قدرة الدولة للقيام بفعل سياسي خارجي فاعل ومؤثر .

رابعاً- الخلاف بين الإقليم والمركز : شكلت القضية الكردية العنصر الأخطر في تاريخ العراق الحديث متمثلة بالدعوات إلى تفتيت العراق على أسس مناطقية* من خلال الأقاليم وما ان أقر الدستور حكومة إقليم كردستان ومنحها الصفة القانونية بدون ان يحدد حدودها صراحة برز الاختلاف في كيفية فهم كل من المركز والإقليم جانب السيادة ، بخصوص النفط والرغبة الكردية في الحصول على سلطة أكبر

والتصاعد التدريجي لدعوات فك الارتباط بالمركز والانفصال أن هذا الواقع المتمثل بالاعتراف من قبل الجميع بالإقليم الكردي يكرس حالة التقاطع والانصراف في الخصوصيات المحلية وذوبان وتلاشي الروح الوطنية وغبن المصلحة الوطنية بأعلى المستويات لان أهداف وطموحات السياسة الخارجية لحكومة المركز تكون متعارضة مع حكومة الإقليم وهذا شكل تحدياً أمام أداء الحركة السياسية الخارجية العراقية وما الدعم اللوجستي والفني الذي قدمته تركيا للبيشمركة أضافه للدعم الفني الذي رحبت به حكومة إقليم كردستان بحجة وجود تنظيم داعش في الأراضي العراقية مما جعل الحكومة المركزية في حالة خلاف مع قوة داخلية تتمثل بحكومة الإقليم من جهة ومع قوة إقليمية تتمثل بالحكومة التركية من جهة أخرى لخير دليل على هذا التعارض الذي يقف أمام الحركة الخارجية العراقية مع كل ما ذكر من تحديات واجهت صانع القرار الخارجي العراقي بصورة خاصة والسياسة الخارجية بصورة عامة جعلت السياسة الخارجية تدور حول الفلك نفسه وهو اتسامها بضعف الأداء الخارجي وبذلك يطرح التساؤل الآتي

كيف وما السبل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه سيما وأن أهداف السياسة الخارجية العراقية في الوقت الراهن مقتصرة على هدف الحفاظ على سيادة البلد من الاختراقات المتكررة والتدخلات المتعددة لقوى إقليمية ودولية تراعي مصالحها وتدافع عنها بما معناه هدف النأي بالبلد عن جعله ساحة لتصفية الحسابات بطريقة الحرب بالنيابة متناسية أهداف أخرى تسعى إليها كل دولة من خلال سياستها الخارجية وهي تحقيق مكتسبات سياسية واقتصادية وجغرافية و الحفاظ على الأمن وتحقيق مكانة مرموقة في إطار المجتمع الدولي ، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعب وغيرها من الأهداف الأخرى التي لا تقبل المساومة عليها والتنازل عنها ؟

ان من الخطأ الركون إلى هذه التحديات التي لا تكاد أي دولة قد تتعرض لها في مرحلة من مراحل تاريخها دون البحث عن سبل مواجهتها فبدون أدنى شك ان العراق لديه العديد من يعملون في الحقل السياسي وهم يقسمون إلى ثلاث أقسام من حيث الولاء بين من يريد دمج العراق أو أجزاء منه بدول

الجوار ، والبعض يريد ربطه بقوى عالمية ، وهناك العراقيون الوطنيون ، ولأن كفاءة السياسة الخارجية تتوقف على وضع استراتيجيات متفق عليها تكون في خدمة الدولة العراقية أولاً وأخيراً فإن العراق بأمس الحاجة إلى القيادة والإستراتيجية الواقعة ضمن الأطر الوطنية فمشكلة العراق هي افتقاره للقيادة السياسية المدركة لحجمه ودوره ولديها الرؤية الإستراتيجية لاستثمار كل إمكاناته لبناء دولة حديثة تقود منطقتها نحو التطور والنمو الحضاري، ولنا في التاريخ خير الشواهد على ان العديد من الدول برزت وهي لا تملك موارد كبيرة ولكنها تملك القيادة والإستراتيجية ومثالها مترنيخ وكيف قاد النمسا لتكون سيدة في أوروبا وقبله فردريك في بروسيا، وبسمارك في ألمانيا، وستالين في الاتحاد السوفيتي ، وهتلر في ألمانيا وهؤلاء أردوا لدولهم ان تظهر وكانوا لا يوالون إلا دولهم وفي ذلك درس في مدى أهمية البعد الوطني الموجود لذاته في النهوض بالدول .

المطلب الثاني: رؤية مستقبلية للسياسة الخارجية العراقية:

ليس من السهل التعامل مع صياغات المستقبل في ظل الديناميكية المرتبطة بالمعطيات الداخلية والدولية وعدم تبلور سلوكيات واضحة من هذه المعطيات، وهذا ما يجعلنا أمام منحنى التبدل المستمر وهو ما سينعكس على مستقبل العراق وسياسته الخارجية ولكن من خلال الدراسة المستفيضة يمكن رسم أداء صانع القرار الخارجي للعراق وسياسته الخارجية مستقبلاً على أساس المتغيرات والفرص الجديدة التي تحتل الأولوية من حيث الأهمية على الساحة العراقية والدولية والتي لها انعكاسات على العراق ومن ثم سياسته الخارجية . ويمكن في هذا الجانب ان نلاحظ مشهدين بالاعتماد على نظرية الاحتمالات التي تضع أكثر من خيار أمام صانع القرار الخارجي وانطلاقاً من هذه النظرية ترى الدراسة أن مستقبل السياسة الخارجية العراقية يمكن ان تأخذ سيناريوهان (مشاهد)

السيناريو الأول: لا يتوقع حدوث تحولاً في السياسة الخارجية للعراق

الرغم من التحسن النسبي في العمل السياسي خلال المدة (2010-2008) لكن المستقبل المنظور لا يحمل مؤشر انفراج شامل وجذري للمشكلة العراقية فلا توجد توقعات متماسكة في إعادة رسم الخريطة السياسية العراقية على نحو جذري باتجاه قبول المزيد من التعددية ولو ترك لها الأمر لصفى بعضها البعض الآخر بحكم شمولية الرؤى والممارسات التي تعتمدها كلاً منها وعليه لا اتفاق على أولويات لهذا البلد فالمسألة هي توافر فرص على أرض الواقع الفائز من يغتنمها وما يؤيد ذلك ان الأزمة السياسية في العراق اليوم وصلت إلى طريق مسدود وهذا لا يعود إلى انها عصية على الحل بل يعود إلى سيطرة السياسيين على العملية السياسية منذ عام 2003 ولحد الآن وتصميمهم على إتباع نفس النهج المتمثل في التمسك بالحكم والفساد الإداري والمالي وتسمية مرشح من بينهم رغم رفض العراقيين لأي من الوجوه التي شاركت في العملية السياسية منذ بداية الاحتلال أو تسنمت منصب وزارياً أو محسوبة على هذه الجهة أو تلك وبذلك التوقعات تؤكد بقاء الوضع الداخلي على ما عليه أو ازدياد الوضع سوءاً وهذا يعني استمرار الانعكاسات السلبية ومنها ان العراق ما زال صريع التدخلات الإقليمية والدولية إذ لا غضاضة في القول ان النفوذ الخارجي في العراق يسير نحو التعمق أكثر في هذا البلد وأصبح واضح للشاهد العيان التغلغل المتزايد للنفوذ الأجنبي إلى كافة مناحي الحياة العراقية رغم محاولات الحكومات المتوالية منذ عام 2014 إلى اتخاذ المواقف التي تصب في مصلحة العراق إلا ان مهمتها هذه مهمة صعبة تحتاج إلى مواجهة العديد من العقبات الدولية والإقليمية والداخلية .

فما يجري الآن من إعادة نشر للقوات الأمريكية ومن ثم تكثيف التواجد العسكري الأمريكي في العراق ما هو في الحقيقة إلا لتحقيق جملة غايات منها السيطرة على مقدرات الدولة واحتلاله من جديد ولكن بطريقة لها مقبولة، واتخاذ العراق منطلقاً للعمليات العسكرية في سوريا في ظل الانسحاب الجزئي منها، بالإضافة إلى مراقبة طهران وتحجيم النفوذ الإيراني في العراق عن طريق تشجيع الدول العربية على التعامل مع الحكومة العراقية وتنشيط العلاقات التجارية وفتح باب الاستثمار في العراق لمنع استفراء إيران بالسوق

العراقية خلال الفترة القادمة وهذا ما جاء من خلال تصريح "دونالد ترامب" في مقابلة أجريت معه "ان بلاده أنفقت ثروة كبيرة على قاعدة "عين الأسد" الجوية في غرب العراق وأن على الولايات الأمريكية الاحتفاظ بها وان أحد الدوافع وراء رغبتني في الاحتفاظ بهذه القاعدة هو أنني أريد مراقبة إيران على نحو ما , لأن إيران تُمثل مشكلة حقيقية " وهذا يشكل ضغط أمريكي على حكومة بغداد ويتوضح ذلك من خلال تصريح بومبيو " ان المواجهة مع إيران أمرٌ مهمٌ يجب أني شارك فيها الشركاء" مما يفسر تشديد بومبيو على التزام العراق بمسؤوليته تجاه حصار إيران .

أما إيران التي تدرك المميزات الجيولتيكية للعراق وأهميته الإستراتيجية بالنسبة لها ودوره في التخفيف من وطأة العقوبات الأمريكية عليها عبر أراضيها التي تستخدمها لتصدير النفط للعالم الخارجي فأنها مازالت تقدم الدعم المالي المباشر لفصائل الشيعية والنخب السياسية حتى ان نفوذها زاد أكثر وهذا ما توضح من خلال الحكومة العراقية المنتخبة في مايو 2018 وفي العام 2019 قام الرئيس الإيراني روحاني بزيارة رسمية إلى العراق مصطحباً معه كبار المسؤولين على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والتجارية في إطار تعزيز العلاقات الثنائية إذ لاشك ان هناك اتفاقيات اقتصادية تم توقيع عليها بين العراق وإيران منها إنشاء خط سكة حديدية جديد , ومن المعلوم ان ماوراء الزيارات الرئاسية وتكثيفها هو تعزيز النفوذ حيث حققت هذه الزيارة عدة مكاسب منها تقاسم السيادة مع العراق على شط العرب وفق اتفاقية الجزائر 1975 مما يعني تنازل العراق عن الحدود التي رسمتها معاهدة 1937 والتي أعطت العراق السيادة الكاملة على شط العرب , إلغاء رسوم التأشيرات للزائرين الإيرانيين والعراقيين وهذا يعني للخسارة للطرف العراقي خصوصاً ان البلد يمر بمرحلة صعبة اقتصادياً لأنه يحرم العراق من قيمة عائدات رسوم التأشيرات من الإيرانيين للمراقد والمزارات الشيعية , رغم أن البعض من المراقبين اعتبرها انها جاءت أسوة بزيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأخيرة للعراق التي كانت خاصة لتفقد الجنود الأمريكيين .

وحسب الإحداث الأخيرة التي حدثت في العراق والمتمثلة بالصراع الأمريكي الإيراني اثر التصعيد غير المتوقع عندما قامت واشنطن باغتيال الجنرال قاسم سليمانى وأبو مهدي المهندس في 3 يناير 2020 وردت إيران باستهداف قاعدتين عسكريتين تضم جنود أمريكيون في عين الأسد في الانبار وحرير في أربيل بالصواريخ الباليستية من قبل القوة جو-فضائية التابعة للحرس الثوري الإيراني واستخدام صواريخ الكاتيوشا من قبل الفصائل المسلحة التي تدعمها (بعض الكتل والأحزاب الموالية لإيران) في مقابل ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بنقل C-RAMS أو أنظمة الصواريخ المضادة ومدافع الهاون إلى العراق وإرسال بطاريات باتريوت من اجل حماية القواعد في عين الأسد وبغداد و أربيل , كله هذه الإحداث تدلل على ازدياد النفوذ والصراع من قبل أمريكا وإيران في العراق في ظل شبه غياب لقوة الدولة هذا النفوذ والصراع على ارض العراق يشكل تهديد لأمنه واستقراره وله انعكاسات :

١- يتواجد على ارض العراق الآلاف من القوات الأجنبية بما في ذلك 5 آلاف منذ عام 2014 حتى الآن بهدف دعم القوات العراقية في قتالها ضد داعش ومع هذا التصعيد فإن فعالية التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تقلصت بخصوص مساعدة العراق على محاربة تنظيم داعش حيث تم نقل المكون الدولي ضمن العمليات المشتركة إلى خارج العراق بعد التهديدات التي طالت قواعد عسكرية يتواجد فيها التحالف الدولي .

٢- احتمال تزايد هجمات تنظيم داعش الإرهابي , والأخطر احتمال عودة هذا التنظيم وهو إحدى النتائج غير المقصودة التي يمكن ان يسفر عنها تزايد التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران خصوصاً بعد مقتل القائد العسكري الإيراني قاسم سليمانى وهو بمثابة انتصار لصالح مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية الذي لازال يحتفظ بخلايا نائمة وبؤر داخل العراق وعلى مقربة من حدوده مع سوريا .

٣- على خلفية الاشتباك الأمريكي -الإيراني اتسعت الفجوة بين المكونات العراقية الثلاثة وهو ما قد عكسه على نحو جليّ غياب المكون الكردي والسني بالكامل عن جلسة البرلمان التي اقرت قانون إخراج

القوات الأجنبية من العراق وهذا يوحي إلى أن العراق على مفترق داخلي جديد . وما بين إيران وأمريكا قد تجد السياسة الخارجية العراقية صعوبة الحياد في هذا الصراع فهي تتأرجح بين النفوذ الإيراني المتزايد والسيطرة الأمريكية الفعلية لأنها تحاول ترضية طرفي النزاع وهو سلوك قد تبدو له مكتسبات مرحلية لكن ضررها بالغ الخطورة والتدمير حيث ستتلاشى السيادة العراقية الرسمية (الدولة) ليحل محلها ولاءات مجاميع لهذا الطرف أو ذاك سرعان ما تتحول إلى انتقام في حالة غلبة أحد الطرفين في نهاية المطاف .

من جانب آخر إلى الآن ما زال العراق في خضم محاربة التنظيمات الإرهابية "داعش" إذ أن التنظيم ما يزال يدفع إلى تنفيذ هجمات إرهابية بواسطة الجهود الدعائية الحثيثة فهو بكل مرة يبث قدرته على الصمود والتأقلم وأستمر في تنفيذ هجمات فتاكة ,مجنّداً خلاياه في المنطقة لضرب السكان المدنيين في العراق حيث يلاحظ ازدياد عدد الهجمات التي نَقَذا التنظيم في الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة وهذا الواقع يثير القلق مما يتطلب ضمان النصر الدائم عليه وهذا يأتي في ظل غياب القوة والقدرة العسكرية للقوات العراقية التي تجعله بحاجة إلى مساندة دولية لمواجهة هذا التنظيم

السيناريو الثاني : يتوقع حدوث تحولاً في السياسة الخارجية

في هذا السيناريو سوف نسلط الضوء على الجانب الذي يعطي فرصة للسياسة الخارجية نحو حدوث تحولات

ايجابية في القرار الخارجي مستقبلاً وذلك للوقائع التالية

أ- المنحى الايجابي للدبلوماسية الجديدة التي اتبعتها العراق: مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة على التحكم في القنوات الداخلية التي تستخدمها بعض دول الإقليم في العراق إلا ان سياسة الحياد التي تبناها العراق في وثائقه الدبلوماسية وإعلاناته الإقليمية والدولية بعد عام 2011 نجحت نوعاً ما في تقليص الصراع وإعادة العلاقات مع الدول ومنها الدولتين الجارتين كويت والسعودية. وهنا يمكن رصد مواقف وزارة

الخارجية العراقية والبيانات التي أصدرتها تجاه بعض الأحداث والأزمات بعد عام 2017 التي توضح سياسة الحياد والخطاب السياسي العقلاني انطلاقاً من ثوابته الدستورية وهي "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخر ورفض الحلول العسكرية واعتماد الحوار السلمي لتحقيق الأمن والاستقرار " حيث بدأ في هذه المرحلة بخطوات فعلية لإقامة شبكة واسعة من العلاقات المتطورة على الصعد الاقتصادية والأمنية والسياسية وعلى أساس تعزيز علاقات التعاون المتبادل مع دول جواره العربية والإسلامية لربط المصالح العراقية والتمثلة بضمان أمن العراق واستقراره هذا التطور المهم للدبلوماسية العراقية في العلاقات الإقليمية والدولية في الآونة الأخيرة يمثل استمرار لتصاعد المنحى الإيجابية نحو لعب دور مهم ومؤثر , وعليه يمكن توضيح سياسة الاعتدال هذه التي تبنتها السياسة الخارجية العراقية تجاه بعض الأزمات بعد عام 2017 منها :

- تجاه دول التعاون الخليجي بشكل خاص ودول المنطقة بشكل عام بعد الأزمة الخليجية عام 2017 والتي حدثت بين قطر من جهة والسعودية والإمارات العربية مساندهم بذلك كل من البحرين ومصر من جهة ثانية , وهنا كان موقف وزارة الخارجية العراقية من هذه الأزمة عبر بيانها "العراق يقف على مسافة واحدة من الجميع وهي ليست مسافة الحياد بل مسافة الحراك الأخوي والتواصل مع الأشقاء لتقليص الفجوات بين الدول العربية ودول الجوار ان العراق فاعل في التواصل مع الأشقاء العرب من خلال علاقته المتميزة مع جميع الأطراف بالتالي هو لا يقف مع طرف ضد آخر ولا يؤيد محاصرة أي بلد عربي وإذا طُلب منه ان يؤدي دوراً في حل الأزمة سيكون قادراً على لعب هذا الدور باقتدار " وهنا يبرز مدى قدرة صانع القرار في إدارة المصالح المتناقضة وإبراز مكانته كطرف فاعل في التفاعلات القائمة في تنفيذ السياسة الخارجية الوطنية أعطته دفعه نحو المزيد إذ يسعى العراق عبر مساعيه الدبلوماسية الجديدة الانتقال من الشراكة بين الأطراف الإقليمية وخلق اتجاهاً للتقارب في الرؤى بشأن التهديدات مما يقلل من الصراع والنفوذ .

-الأزمة السورية : سوريا الدولة الجارة للعراق وأي تطور سلبي في الأزمة يمكن ان يؤثر على الداخل العراقي لذلك حرص الموقف العراقي على إتباع سياسة الاعتدال وهنا نتذكر تصريح الدكتور إبراهيم الجعفري وزير خارجية العراق آنذاك في 13/ نيسان 2018 / الذي دعا فيه إلى " ضرورة عودة سورية إلى البيت العربي" أي الجامعة العربية بعد تعليق عضوية سوريا ومنحها للمعارضة وأبدى تحفظه على قرار جامعة الدول العربية المتعلق بفرض عقوبات اقتصادية على سورية, فعدم حضور سورية إلى الجامعة العربية يعني إقصاء للشعب السوري "وأكد على ضرورة الحل السياسي للأزمة السورية ورفض الحل العسكري والتدخلات العسكرية مع ضرورة الإسراع في عملية البناء وأعمار ما تم تدميره وإيقاف النزوح والهجرة وإعادة السوريين إلى بلدهم وتحقيق الأمن والاستقرار والديمقراطية .

-بيان وزراه الخارجية العراقية على أثر إعلان الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) الانسحاب من الاتفاق النووي*مع إيران" تتابع وزارة الخارجية العراقية باهتمام بالغ التطورات الأخيرة والخطيرة بخصوص قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي والذي يصب لصالح التصعيد ولن يجني منه أحد غير الدمار وويلات الحروب التي عانت منها المنطقة كثيراً , كما تدعو الوزارة جميع الأطراف لبذل ما في وسعها لتحاشي التداعيات المحتملة , والحفاظ على ما تم التوصل إليه من نتائج ايجابية في هذا الملف المعقد والذي كان العراق من أول الدول التي رحبت بتوقيعه لما له من تأثير كبير على إحلال السلام في الشرق الأوسط , وتعرب وزارة الخارجية عن أسفها من موقف الرئيس الأمريكي المتعجل وغير المحسوب كما ترحب بقرار بقاء الدول الخمس الأخرى في المجموعة على موقفها المعتدل في التمسك بالاتفاق وعدم الانسحاب منه والدفع باتجاه الحلول ذات الطابع الأممي وليس الفردي بما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي " وهذا ما قد يجعل العراق يقترب من التوازن الإقليمي سليماً من خلال المحافظة على نفس المسافة تجاه جميع الدول بالمقابل فأن دول المنطقة ترى أن كسب العراق كشريك استراتيجي في المنطقة سيغير التوازن الإقليمي

ويغير في خرائط التحالفات الإقليمية , وعليه فان استمرار العراق في سياسة الانفتاح الاستراتيجي يُمكنه من تصفير مشاكله مما يعني انه قد يلعب دوراً إقليمياً
- الموقف تجاه إعلان القدس عاصمة لإسرائيل:

للقدس إبعاد وجدانية ودينية وتاريخية في نفوس الشعب العراقي لذلك تعد القضية الفلسطينية هي القضية الأساسية التي يتفق عليها كل أطراف الشعب العراقي , ومع اعتراف دونالد ترامب بالقدس عاصمة فلسطين في /6 كانون الأول 2017 /وان السفارة الأمريكية ستقل إلى القدس بدلاً من تل أبيب رحب "بنايمين نتتياهو" رئيس الوزراء الإسرائيلي بهذه الخطوة وعدها "قرار تاريخي" في هذا السياق أصدرت "أعلنت وزارة الخارجية العراقية رفض العراق "حكومة وشعباً" القرار الذي اتخذته ترمب باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل محذرة من أن هذا القرار سيقود المنطقة إلى ما لا يحمد عقباه وقالت الوزارة في بيانها الرسمي في 14/5/2018 " ان ما يجري اليوم من نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مدينة القدس العربية والإصرار على اعتبار هذه المدينة العربية عاصمة للكيان الصهيوني يعد أمراً مرفوضاً ومثيراً لغضب مئات الملايين من العرب والمسلمين والمسيحيين في جميع أرجاء العالم ويعد مخالفة صارخة للقرارات الدولية ومسار السلام, وفي الوقت الذي نعلن فيه تضامننا الكامل مع أشقائنا الفلسطينيين فإننا نعبر عن رفضنا القاطع لهذا الإجراء ونحذر من عواقب هذه الخطوة لما ستسببه من تداعيات خطيرة على استقرار المنطقة وأثر سلبي على الصعيدين السياسي والأمني".

- موقف وزارة الخارجية العراقية من اتخاذ ارض العراق ساحة للصراع الأمريكي الإيراني:

لا جدل في ان هناك تيارات ومواقف لدى أطراف العملية السياسية في العراق من صب نار غضبه تجاه واشنطن وإسرائيل وحتى المملكة العربية فيما وجد آخرون انها فرصة مناسبة لتحجيم الدور الإيراني في بلادهم ألا أن الظاهر في المشهد العام ان القيادات العراقية الرسمية ممثلة برئاسة الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ومن ثم رئيس مجلس النواب ركزت كلها في ردود فعالها في خطاباتها الرسمية على

ضرورة إبعاد العراق عن أية محاور للصراع الدولي والإقليمية وبخاصة بين حليفي العملية السياسية أمريكا وإيران وقد أصدرت وزارة الخارجية العراقية عدة بيانات بهذا الأمر ومنها البيان 8/ يناير 2020 "إنها ترفض الاعتداءات الإيرانية على أراضيها وتعتبر ما قام به الحرس الثوري الإيراني فجر الأربعاء/8 يناير 2020/ خرقاً للسيادة، ودعا العراق جميع الأطراف إلى التحلي بضبط النفس والعمل على خفض التوتر وعدم جعل البلاد ساحة حرب لتصفية الحسابات مطالبة بالعمل على حل الأزمات التي تشهدها المنطقة وشددت الخارجية العراقية على أن العراق بلد مستقل ويتمتع أمنه الداخلي بأولوية واهتمام بالغين مشيرة إلى أنها لن تسمح باستغلاله كساحة صراعات أو ممر لتنفيذ اعتداءات أو مقر لاستخدام أراضيها للإضرار بدول الجوار" وفي 2020/3/13 أصدرت وزارة الخارجية بيان جاء فيه "سلمت وزارة الخارجية مذكرة احتجاج إلى السفير الأميركي ماثيو تولر معبرة عن رفضها وإدانتها لما أقدمت عليه القوات الأميركية من انتهاك لسيادة العراق بقصف مقرات للجيش والشرطة، والحشد الشعبي وهي قوات وطنية عراقية دافعت عن العراق ووحدته وقاتلت ببسالة وأوقفت امتداد تنظيم داعش إلى دول المنطقة بل العالم موضحة ببيانها إلى أن "هذا الخرق يمثل تأزيم للأوضاع الأمنية في الوقت الذي تتأكد الحاجة إلى تحشيد الجهود باتجاه ملاحقة فلول عصابات داعش الإرهابية لبسط الأمن، وتثبيت الاستقرار، كما يتنافى وطبيعة الاتفاق بين العراق والتحالف الدولي الذي يفترض أن يقف معنا في حربنا ضد الإرهاب" كما أن "الحكومة العراقية سترفع شكوى إلى مجلس الأمن وأخرى إلى الأمين العام للأمم المتحدة وسنواصل شكوانا إلى كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسيسلم مندوب العراق لدى الأمم المتحدة رسالتين متطابقتين إلى الأمين العام ومجلس الأمن الدولي وبالفعل قدم مندوب العراق في مجلس الأمن محمد بحر العلوم شكوى جاء فيها: " لاحقاً برسالتنا المؤرخة في 6-1-2020 بشأن انتهاك سيادة العراق التي قامت بها القوات العسكرية الأمريكية بتاريخ 3-1-2020 وبناء على تعليمات من حكومة بلادي اكتب إليكم مرة أخرى لخرق آخر تعرضت له الأراضي العراقية منتصف ليلة الأربعاء الموافق 8/1/2020 بالصواريخ الإيرانية

استهدفت معسكرات تضم قوات عراقية وقوات للتحالف الدولي " وأضاف : "قصف الأراضي العراقية من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية بحجة الدفاع عن النفس وتحت المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة أمر مرفوض ويمثل خرقاً لسيادة العراق وانتهاكاً لمبادئ حسن الجوار ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي " وتابع "تكرر التأكيد على ان ارض العراق لم ولن تكون تهديداً لأمن وسلامة دول الجوار وان العراق يرفض إقحامه في صراعات إقليمية ودولية وان تكون أراضيها ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات و إذ تعد هذه التصرفات والانتهاكات إعمالاً استفزائية واضحة على العراق دولة وحكومة وشعباً وتعرض سلمه وسيادته ووحدة أراضيها وأمنه الاجتماعي لخطر كبير ويضع العراق كساحة حرب محتملة مدمرة في المنطقة والعالم بأسره "

بناء على هذه السياسة المتسمة بالعقلانية والرشد التي تتبعها في نشاطها الدبلوماسي تجاه الأحداث والأزمات فان المرحلة المقبلة لا بد وأن تشهد انعطافة في مسار التحرك والأداء السياسي الخارجي العراقي بما يحقق للعراق تجاوز تحدياته الخارجية خاصة فيما يتعلق بالصراع الأمريكي الإيراني والنزاع به بعيداً عن ان يكون الخاسر الأكبر على حساب شعبه وأرضه فمن المعلوم ان الاعتدال في السياسة الخارجية يحقق جملة مزايا خارجية للدولة منها انه يساهم في تأمين المصلحة الوطنية , يمنح الدولة هبة ومكانة دولية مناسبة , ويعزز السلم والأمن الدولي .

ب- الحركات الاحتجاجية : القاعدة الرصينة والفاعلة في العلاقات الدولية تتمثل في قوة المفاوضات إذا كان مسندا من حكومة قوية في الداخل مما يمكنه من تحقيق انجازات كبيرة تصب في نجاح سياسة بلاده الخارجية ألا ان ضعف أداء الدولة في كل الجوانب وعدم قدرتها على بناء الأمة متمثلاً بغياب العدالة والمساواة والمواطنة , وانتهاك حقوق الإنسان , بروز الطائفية السياسية أو القومية أو الدينية أو المذهبية اثبت فشل التجربة الديمقراطية التوافقية التي تبناها النظام السياسي في العراق لأنها كانت قائمة على المحاصصة الطائفية الأمر الذي أدى إلى ترسيخ هذه المحاصصة ومن ثم أصبح الولاء لطائفة أكبر من

الولاء للوطن وهذا ما يندر بالخطر في حال استمرار الوضع على حاله بدون إصلاح سياسي ولأن الإصلاح أو التغيير يأخذ نمطين:

النمط الأول التغيير الثوري: وهذا قد يأتي بعد مرحلة كبيرة من المساعي وجهود سلمية باتجاه تحقيق التغيير , حيث تلجأ إليه الجماعات المحتجة عندما تصل إلى قناعة أن التغيير السلمي صعب جداً والإصلاح داخل النظام لن يجدي نفعاً , وتشمل إبعاد هذا التغيير الثوري تغيير البنية الاجتماعية , تغيير قيم ومعتقدات المجتمع , تغيير المؤسسات , تغيير في تكوين القيادة وأساسها الطبقي , تغيير النظام القانوني واستخدام العنف في الإحداث التي تؤدي إلى تغيير النظام بشكل كامل، وليس تغيير داخل النظام.

النمط الثاني التغيير التطوري: وهذا يكون بشكل سلمي وتدرجي ويعني إجبار السلطة التنفيذية والتشريعية أو إجبار السلطة القضائية كي تكون داعمة لتوفير الأطر القانونية المناسبة باتجاه دعم هذا التغيير السياسي .

وفي كلا النمطين فإن الشعوب هي من تصنع التغيير والإصلاح لأنها مصدر السلطات لا سلطة تعلق عليها سوى القانون استناداً إلى دستور العراق لعام 2005 نص المادة 5 ".... الشعب مصدر السلطات" ويتم ذلك بواسطة الاحتجاج والتظاهر الشعبي والذي كفله الدستور في المادة 38 "تكفل الدولة بما لا يخل بالنظام العام والآداب حرية الاجتماع والتظاهر السلمي " وتنظم بقانون....) وكنتيجة طبيعية لسوء الأوضاع في العراق في كل جوانب الحياة منذ عام 2003 فإن التظاهرات الاحتجاجية في العراق تكررت حتى أصبحت سلوكاً مجتمعياً عفويماً ففي أغسطس عام 2015 اشتعلت الحركات الاحتجاجية في جميع أنحاء الجنوب ووسط العراق وقد كان لموقف المرجعية دور يذكر في وضع حلول جديدة للقضاء على التحديات التي يمر بها العراق في كل حركة احتجاجية وطنية ومنها الحركة الاحتجاجية لعام 2015 حيث كان آية الله السيستاني داعم لها وقال الممثل له احمد الصافي "يجب على رئيس وزراء العراق

حيدر العبادي " ان يضرب بقبضة من حديد أولئك الذين عبثوا بأموال الناس " وفي 2016 /2/13 تكررت التظاهرات الشعبية في العديد من المحافظات واستمرت حتى وصل الاضطراب إلى ذروته مع اقتحام البرلمان العراقي واحتلاله في نهاية أبريل بعد أن ألقى الصدر خطاباً حاشداً دعا في خلاله إلى ثورة شعبية كبيرة لوقف الفاسدين وعلى أثرها حاول رئيس الوزراء السابق " حيدر العبادي " القيام بإصلاحات لكنها لم تكن بالمستوى المطلوب إذ كانت ترقيعية ولم تلبي احتياجات الشعب وفي عام 2018 بدأ العديد من المواطنين يتحدثون علانية ضد قياداتهم العرقية والطائفية والحكومات المحلية والفرديالية , في البصرة على سبيل المثال احتج المواطنون الشيعة على قاداتهم الشيعة بما في ذلك الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة التي تدعي التحدث نيابة عنها في جميع أنحاء العراق داعين بذلك إلى إنهاء نظام المحاصصة للسياسة القائمة على الهوية إضافة إلى رفض التدخل الأجنبي علانية سواء كان ذلك من قبل إيران أو الولايات المتحدة وقد تبنت النخبة مطالب الحركة الاحتجاجية من إصلاحات واعدة لكنها فشلت في تحقيق مطالب المحتجين لتبلغ هذه الاحتجاجات ذروتها في كانون الأول عام 2019 حيث شهد العراق موجات من الاحتجاجات لا زالت مستمرة حتى اليوم وتشير أحد التقارير المسربة عن الأمن القومي العراقي ان هذه التظاهرات الاحتجاجية التي تشهدها ست مدن عراقية وساحاتها تعود بالأساس لأسباب اقتصادية أي بسبب ارتفاع نسب البطالة والفقر وانحدار خدمات الصحة والتعليم والنقل والبلدية مطالبين بذلك بإصلاح النظام الاقتصادي ومكافحة الفساد بما فيه فساد الطبقة السياسية وما يتعرض له المواطنون من الظلم وتراجع الشعور العام بالأمن وتراجع قدرة الدولة على توفير الحماية الكافية للمواطنين وانفلات السلاح السائب وتحكم الفصائل المسلحة والعشائر والإفلات من المحاسبة القضائية وعلى خلفية هذه التظاهرات التي خلفت أكثر من 420 قتيلاً وأكثر من 17000 جريح قدم رئيس الوزراء عادل عبد المهدي استقالته وشهدت الاحتجاجات الشعبية في العراق تنديدات برفض واسع للتدخل الإيراني في الشأن العراقي لتفرز بذلك نوع من الصراع :

- على مستوى الطبقة السياسية إذ هناك مكون يرفض التغيير وآخر أجبر على السعي وراء التغيير

- وصراع ما بين جهة داخلية وإرادة خارجية . هذه الجهات الداخلية تمثل المطالب المشروعة وهي تغيير الواقع السيئ , والإرادة الخارجية تحاول أما إفشال هذه الجهود الشعبية نحو التغيير المنشود بشتى الطرق أو سرقة هذه الثورة لتحقيق مصالحها بواسطة اذرع تمتلكها في العراق فبينما تحاول إيران السيطرة وإدارة الأزمة عبر حلفائها الذين عجزوا عن صد الشارع المنتفض يحاول الفاعل الأمريكي عدم التدخل المباشر في تأييد المظاهرات لتجنب الاتهامات وتحميلها المسؤولية أو ربما لكسب الزخم الجماهيري الذي يسعى إلى تغيير السلطة بالكامل وكلا الطرفين له قصد من وراء ذلك إلا وهو الحفاظ على النفوذ والمصالح عبر اختيار شخصية لتولي رئاسة الحكومة لا يهدد مصالحهما وهو (ما يقع ضمن أولوياتهما) مما يجعل القرار السياسي الخارجي والحركة الخارجية للعراق مكبلة ومحددة من قبل هاتين القوتين .

وبذلك فأن مظاهرات العراق ستكون لها تداعيات هامة على معادلة النفوذ في المنطقة "إيران والولايات المتحدة الأمريكية " إذ ان الطرف السياسي الموالي لإيران سيكون الأضعف فيها سيما وان إيران كانت تلعب دور أساسي ومحوري في العراق وهذا الدور بدأ يضمحل فلن يستمر بسبب التحدي الكبير الذي يواجه إيران ومنها العقوبات الأمريكية التي تمثل تحدي كبير خصوصاً بعد انسحاب دونالد ترامب من الاتفاق النووي في مايو 2018 والعمل على فرض العقوبات في نوفمبر من نفس السنة واستمرت في إطلاق حزم من العقوبات وهذه العقوبات من شأنها أن ترهن عدم تحقيق مشروع إيران الإقليمي سيما وأنها تعاني من الداخل من ظروف اجتماعية سيئة (فقر , البطالة , اليأس ...).

ت- الانتصار على داعش: أعلن تحرير جميع الأراضي التي كانت خاضعة لسيطرة داعش في العراق وسورية بتاريخ 23 مارس 2019 وقد تحقق هذا الانجاز الهام في مسيرة محاربة الإرهاب بعد أكثر من أربع سنوات من العمليات العسكرية والمدنية الهادفة إلى تحرير العراق من قبضة داعش

ويبدل التحالف الدولي جهود جبارة للقضاء على داعش تقتصر على الشرق الأوسط لان تنظيم داعش الإرهابي اثبت قدرته على ضرب أعضاء التحالف الدولي وحلفائه في جميع أنحاء العالم منها الهجمات التي نفذها في سري لإنكار في خلال احتفالات عيد الفصح وهو ما أكده زعيم تنظيم داعش السابق أبو بكر البغدادي لاحقاً , التركيز الجديد للتنظيم على نشاط الفروع والشبكات نتيجة خسارة ما كان يُعرف بالخلافة في العراق وسورية .

وعليه فإن مواجهة هذا التحدي المتمثل بالانتصار على التنظيم الإرهابي داعش من خلال كسب الدعم الدولي إنما هو يوضح مؤشرات التحول في سياسة العراق ضمن محدد تحكمه المصالح العليا والحاجة المتبادلة وبما أن السياسة الخارجية تستمد دورها في بعدها المستقبلي بما توفره البيئة الداخلية والخارجية فإن حركة ومقومات أدائها تبقى رهن متغيرات هذه البيئة.

وعلى المدى المتوسط قد يشهد العراق تحقيق نسبة معقولة من الاستقرار ولا سيما بعد طرد الإرهاب المتمثل بداعش هذا فضلا عن زيادة وعي الشعب الذي سيمثل عامل ضغط على الأطراف السياسية ومن ثم تصحيح مسار السياسة العراقية في انتهاج سياسة خارجية عراقية تصب في صالح العراق أو لا وتساهم في إرساء السلام والاستقرار في المنطقة ثانيا وتكون من أسباب ازدهار الاقتصاد وال عمران في العالم العربي والإسلامي ثالثا وتُعيد للعراق دوره الإقليمي الذي كان عليه في خمسينات القرن الماضي.

الخاتمة:

ان المتغيرات التي تواجه السياسة الخارجية العراقية والتي شكلت تحدي خطير أمام أداء الحركة السياسية الخارجية خلقت وضع غير متوازن بين الرغبة في الدفاع عن المصالح الوطنية من جهة وبين تأثيرات القوى الخارجية الإقليمية والدولية , وعليه من المهم جداً وضع آلية عمل جديدة للتعامل مع الإحداث وفق نظرة علمية فاعلة على أساس الاستقصاء والترصد وهذا يتطلب تفعيل مفاصل حركة القرار السياسي الخارجي عبر رفد وزارة الخارجية ومؤسساتها بالقابليات والقدرات العلمية التي تتمتع بقدرة الملاحظة

واستقرار المواقف , و حوكمة الحركة السياسية الخارجية مؤسساتياً وفردياً عن طريق استخدام التقنيات الحديثة التي تساعد المفاوض العراقي على قراءة المواقف الإقليمية والدولية لبناء موقف علمي يتفادى الارتدادات والأزمات غير المحسوبة , ومع ذلك فإن فاعلية سياسة العراق الخارجية تزداد كلما استطاعت أنماط سلوكه الخارجي احتواء هذه المتغيرات , وهذا ما يعمل عليه صانع القرار الخارجي العراقي من خلال نشاطه الدبلوماسي المتمس بالعقلانية والرشد في الآونة الأخيرة تجاه بعض الأزمات سواء الخارجية منها عبر الخطاب المتزن لبعض القضايا الإقليمية أو التي يتعرض لها داخلياً كمواجهة " داعش " عبر حشد الدعم الدولي لمواجهة الصراع الأمريكي الإيراني داخل الأراضي العراقية , ليبقى أمام صانع القرار العراقي انتقاء العقلانية في الوسائل والأدوات اللازمة بالشكل الذي يخدم البلد لأنه يحقق جملة مزايا للدولة بما فيها تأمين المصلحة الوطنية , يمنح الدولة هبة ومكانة دولية مناسبة , ويعزز السلم والأمن الدولي إذ بعد أحداث 2014 تم تفعيل سياسة العراق الخارجية وكانت أكثر توازناً على أساس المصالح المشتركة , بهدف إعادة رسم العلاقات الدبلوماسية مع دول الجوار الإقليمي ودول العالم بسبب المنحى السلبي الذي طال تلك العلاقات طيلة سنوات الحكومات السابقة خاصة سياسة حكومة المالكي التي أنتجت العديد من المشكلات انتهت بتوسع الجماعات الإرهابية "داعش" واحتلالها بعض المحافظات العراقية, وفي هذه المرحلة بدأ العراق فعلاً بخطوات فعلية لإقامة شبكة واسعة من العلاقات المتطورة على الصعد الاقتصادية والأمنية والسياسية وعلى أساس تعزيز علاقات التعاون المتبادل مع دول جواره العربية والإسلامية لربط المصالح العراقية والمتمثلة بضمن أمن العراق واستقرار الشرق الأوسط ودولة.

الهوامش:

*سمحت الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة منذ الغزو الأمريكي للقوات التركية بدخول الأراضي العراقية 2008 لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني وفتحت المجال الجوي في شمال العراق أمام سلاح الجو التركي لتنفيذ غارته , ولم يكن الهجوم يستهدف مواقع الحزب فحسب بل أرادت أنقرة تحقيق أهداف غير معلنة منها إثارة المشاكل والأزمات

لحكومة إقليم كردستان العراق وإفشال تجربتها السياسية فلا يخفى أن تركيا تخوض حرباً ضد حزب العمال الكردستاني منذ 1984 لأنها تعتبر قضايا المسألة الكردية وأنشطة حزب العمال الكردستاني والحديث عن الفيدرالية يشكل تحدي قوي بالنسبة للدولة التركية.

* لقد سعت الدول الكبرى منذ أواخر القرن العشرين إلى محاولة تقسيم الوطن العربي والعالم الإسلامي وقد حظي العراق بحيز كبير من تفكير وتنظير القادة والساسة الغربيين ومنهم وزير خارجية أمريكا السابق هنري كيسنجر (1973-1977) وكذلك دعت الوزيرة الأسبق للخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت إلى تقسيم العراق إلى منطقة سنية , شيعية , كردية , والقرار الذي أصدره الكونغرس الأمريكي كتوصية (غير ملزم) بتقسيم العراق إلى ثلاث كيانات على أساس عرقي ومذهبي في أيلول عام 2007 . كما دعت إسرائيل إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات إقليمية طائفية تحت عناوين مختلفة تارة تحت أسم " الفيدراليات " (وأن كان للفيدرالية الكردية حيثيات تعود بها إلى بيان 11 آذار 1970 وقانون الحكم الذاتي لعام 1974 وتأسيس المجلسين التشريعي والتنفيذي في كردستان) وتارة تحت عنوان حصص الأقاليم من واردات النفط وثالثة باسم حقوق أو حصص الطوائف وامتيازاتها ورابعة تحت شعار الخصوصية والحفاظ على الأمن

*في 8/ مايو 2018 أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (ان هذا الاتفاق خطير وكان يجب ان لا يحدث وانه لم ولن يجلب السلام والهدوء وسنغرض اعلي مستوى من العقوبات الاقتصادية على إيران).

المراجع:

١- المراجع العربية:

أ- الكتب:

- ١- ارشد مزاحم مجبل الغريزي ,حميد شهاب أحمد , تطور العلاقات العراقية الأمريكية , جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية , مركز الكتاب الأكاديمي , عمّان , 2013 .
- ٢- أحمد معن الطبقلجي , ديون العراق... نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها , مركز البيان للدراسات والتخطيط , بغداد , 2018 .
- ٣- حسن لطيف الزبيدي , نعمه محمد العبادي , عاطف لافي السعدون , العراق والبحث عن المستقبل , المركز العراقي للبحوث والدراسات , مطبعة جاردينيا , بيروت , 2008 .

- ٤- عبد الجبار عبود الحلفي , الاقتصاد العراقي -النفط-الاختلال الهيكلي -البطالة , ط3 , مركز العراق للدراسات , مطبعة البيئة , بيروت , 2008.
- ٥- علي أحمد مهاوي , العراق ما بعد داعش , دار الموفق , عمان , الاردن , 2018
- ٦- كامل ازهر محسن , البعد الاقتصادي للعمليات الارهابية , دراسة في الحالة العراقية , دار المسره للطباعة , عمان , الأردن , 2018 .
- ٧- محمد اسعد الظاهري , الديمقراطية التوافقية , دراسة في التجربة العراقية , العهد للطباعة , الاردن , 2015 .
- ٨- محمد الحاج حمود , سياسة العراق الخارجية منذ 2003 , بيت الحكمة , بغداد , 2018 .
- ٩- محمد كاظم عوني , إقليم كردستان ما بين الفيدرالية والانفصال , المعرفة الجامعية , القاهرة , 2017
- ١٠- نبيل السمان , أمن المياه العربية , دراسة في الاحواض المشتركة , العاتك للطباعة , القاهرة , 2017
- ١١- وسام حسين علي العيثاوي , التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد 2003,المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية , برلين , ط1 , 2018 .
- ب- الاطاريح والرسائل العلمية:
- ١- إديراليانيد , معوقات بناء الدولة الوطنية في العراق لفترة ما بعد الغزو الأنجلوأمريكي 2003-2014 , رسالة ماجستير منشورة , جامعة مولود معهري تيزي وزو , الجزائر , 2015
- ٢- نأسو نصر الدين رسول , تأثير العوامل الداخلية على السياسة الخارجية في العراق ما بعد عام 2003 , رسالة ماجستير منشورة , جامعة بيروت العربية , كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية , 2015 .
- ٣- عباس روكان ماجود الخزاعي , السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2005, رسالة ماجستير غير منشورة , معهد العلمين للدراسات العليا , العراق , 2016 .
- ت- المجلات والدوريات:
- ١- أركان إبراهيم عدوان , مكانة العراق الإقليمية في ظل التنافس الدولي في منطقة الشرق الأوسط , مجلة تكريت للعلوم السياسية , جامعة الانبار , كلية القانون والعلوم السياسية , عدد خاص , 2019 .
- ٢- باقر موسى جاسم , استراتيجيات العلاقات العامة الدولية في بناء الصورة الذهنية للسياسة الخارجية (وزارة الخارجية العراقية أنموذج) , مجلة آداب المستنصرية , الجامعة المستنصرية , العدد 71 , 2015 .

- ٣- حيدر علي حسين , اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الإقليمية , مجلة الدراسات السياسية والعلاقات الدولية , الجامعة المستنصرية , مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية , بغداد , العدد 1 , 2019 .
- ٤- خالد عليوي العرداوي ,العراق والولايات المتحدة الأمريكية دراسة في السياسة الخارجية العراقية المستقبلية , مجلة أهل البيت ,جامعة أهل البيت , كربلاء , العدد 3 , 2006 .
- ٥- خضر عباس عطوان , قحطان عدنان احمد , السياسة الخارجية العراقية بين الإستراتيجية ورأس المال البشري والمعرفة .
- ٦- عاصي حسين حمود , سياسة أمريكا العدائية تجاه الشعوب (العراق انموذجاً) , بحث منشور , جامعة تكريت , كلية القانون , 2010 .
- ٧- عبد الأمير محسن جبار الإسدي , نحو بناء إستراتيجية إقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 , مجلة السياسة الدولية , جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية , عدد 26,27 , 2015 .
- ٨- عبد الرحمان فريجة , أدوات التأثير الإيراني على سوريا-العراق-اليمن , مجلة مدارات إيرانية , المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية , العدد 4 , ألمانيا , 2019 .
- ٩- علي حسين نيسان , بناء الدولة وتوجهات السياسة الخارجية , دراسة في جدلية العلاقة , ملخصات حول مؤتمر بناء الدولة العراقية الحديثة بعد عام 2003 , الفرص والتحديات , كلية العلوم السياسية , جامعة النهريين , 2013 .
- ١٠- عماد محمد علي العاني , نسرين حسن جوجي , قياس مؤشر الدين الحكومي وأهم آثاره الاقتصادية في العراق للمدة 1990-2013 , مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية , جامعة بغداد , العدد 98 , 2017 .
- ١١- علي فارس حميد , قحطان حسين طاه , الدبلوماسية العراقية وتحديات الأمن الوطني في حكومة العبادي ,
- ١٢- فكرت نامق عبد الفتاح و كرار أنور ناصر , محددات الموقف الأمريكي من الأزمة الأمنية في العراق بعد أحداث الموصل , مجلة قضايا سياسية , كلية العلوم السياسية , جامعة النهريين , العدد 37-38 , 2014 .
- ١٣- كوثر عباس الربيعي , سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص , مجلة دراسات دولية , العدد الرابع والاربعون , جامعة بغداد , 2010 .
- ١٤- لينا عماد , محددات السياسة الخارجية العراقية , المعهد العراقي لحوار الفكر , مجلة حوار الفكر , عدد 40 , 2017

- ١٥- مصطفى إبراهيم سلمان الشمري , مزيان مماس , الاعتدال في الخطاب السياسي العراقي الخارجي تجاه الأزمات الإقليمية بعد عام 2011, المؤتمر الدولي الأول , جامعة الانبار , 2018 .
- ١٦- نمير طه ياسين , العراق واشكالية الحدود مع دول الجوار دراسة تاريخية , مجلة التربية للعلم , جامعة الموصل , كلية التربية , العدد 1 , 2013 .
- ١٧- هيبه غربي , تحليل سياسي : هل تحتاج أمريكا الى العراق لمراقبة إيران , مجلة مدارات إيرانية , المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية , العدد 4 , 2019 , ألمانيا , 2019 .
- ١٨- هيفاء احمد محمد , سداد مولود سبع , المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية : المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية , مجلة الدراسات الدولية , مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية , جامعة بغداد , العدد 44 , 2010
- ١٩- ياسين محمد حمد العيثاوي, الانعكاسات السلبية للمحاصرة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق , مجلة الدراسات الدولية , مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية , جامعة بغداد , العدد 60 , 2015 .

ث- الوثائق الرسمية والتقارير :

- ١- التقرير الإستراتيجي السنوي , المعهد الدولي للدراسات الإيرانية , المملكة العربية السعودية , 2019 .
- ٢- أدوات التأثير الإيراني على سوريا- العراق - اليمن , التقرير الاستراتيجي السنوي , المعهد الدولي للدراسات الإيرانية , المركز الديمقراطي العربي , ألمانيا , 2018 .
- ٣- نص المادة (5) من دستور العراق النافذ لعام 2005 .
- ٤- نص المادة (38) من دستور العراق النافذ لعام 2005
- ٥- ماجد القيسي , الولايات المتحدة وإيران في العراق ماذا بعد التحول الاستراتيجي الجديد , مركز صنع السياسات للدراسات السياسية والإستراتيجية , تقرير , تركيا , 2020 .
- ٦- فارس الخطاب , تقرير حول الصراع الإيراني-الأميركي وآثاره على الوضع السياسي في العراق , مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية , قطر , 26 سبتمبر 2019 .
- ٧- حسين أحمد السرحان وآخرون , محددات ومقومات التغيير السياسي في العراق , مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية , حلقة نقاشية ,, مؤسسة النبا للثقافة والإعلام , كربلاء . 7 تشرين الثاني , 2019

- ٨- رانج علاء الدين , الطائفية والحوكمة ومستقبل العراق , مركز بروكنجز , الدوحة , تقرير رقم 24 أكتوبر 2018
- ٩- هشام الهاشمي , تقرير حول تظاهرات العراق : سلوك اجتماعي لتغيير سلوك النظام , مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية , قطر , 2019 .
- ١٠- إجراءات التحالف الدولي بعد الهزيمة الميدانية لتنظيم داعش: خارطة طريق باريس , تقرير حول التحالف الدولي ضد تنظيم داعش , باريس , 25 يونيو 2019 .
- ٢- المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- HennethHatzman, "Iran's Foreign And Defense Policies", Usa: Congressional Research Service (CRS), 2019
- 2- SYSTEMATIC COUNTRY DIAGNOSTIC, IRAQ , Report No. 112333-IQ,WORLD BANK GROUP February 3, 2017.
- 3- AuanJobber ;U.S. Iran Conflict, facts and facts , Bray press , U.S.A ,2019
- 4- Paul K. Kerr, Kenneth Katzman, Iran Nuclear Agreement and U.S. Exit , Congressional Research Service ,crs report, prepared for momittees of congress 2018
- 5- Ali Zayad Al-ali,Iraq Foreign Policy amidst Regional Interactions , Al-Bayan Center for Planning and Studies,2018.

المواقع الإلكترونية:

- ١- تصريح وزارة الخارجية العراقية ,الخارجية العراقية تسلم السفير الأميركي مذكرة احتجاج , 2020/4/20 , متاح على الرابط التالي : <https://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/130320>
- ٢- العراق يبعث شكوى لمجلس الأمن ضد إيران : قصف أراضيها استنزاف مرفوض وانتهاك للسيادة , 2020/3/23 متاح على الرابط: <https://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/1001202016>
- ٣- سعد ناجي جواد , الأزمة السياسية في العراق: هل من حلول؟ وما الفرق بين ما يجري في العراق وما جرى ويجري في دول عربية أخرى , <https://www.raialyoum.com/index.php>

